MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 5 – 15/11/2023

استنتاجات أولية لأثر توقف العمالة في إسرائيل على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية الكلية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تم إعداد هذا الملخص بالاستناد إلى مساهمة الباحث حبيب حن (جامعة بيرزيت)

الآثار المحتملة على الاقتصاد الكلي

التوقف الكامل للعمل في إسرائيل والمستوطنات طوال عام 2024 دون توفر فرص عمل بديلة تعوض الاقتصاد عن تراجع الدخل من الخارج من الممكن أن يؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29% مقارنة بعام 2022. وحتى في حال عودة جزء من العاملين، وفي سياق الفرضيات المبينة في متن الورقة، فإن الاقتصاد سيتأثر بشكل كبير كما يعرض تحليل الحساسية ادناه

حجم التراجع في تعويضات العاملين 2024	%20	%40	%60	%80	%100
التغيير في الناتج المحلي الإجمالي 2024	-10.9%	-15.4%	-19.9%	-24.5%	-29.0%
التغيير في الدخل القومي الإجمالي 2024	-12.2%	-19.0%	-25.8%	-32.7%	-39.5%
التغيير في الدخل القومي المتاح 2024	-11.0%	-17.1%	-23.3%	-29.4%	-35.6%

ملخص الآثار المحتملة على الإيرادات العامة

القناة الأولى: انخفاض ضريبة الدخل على أجور العمال في إسرائيل من نحو 1.69% من إيرادات المقاصة (188.2 مليون شيكل) في العام 2022 إلى صفر طوال فترة توقف العمالة بالكامل (لمدة 3 أشهر أو أكثر)

القناة الثانية: سيؤدي تراجع إجمالي واردات السلع بنحو 10 إلى 20% إلى تراجع إيرادات السلطة بنحو 7 إلى 14% بالمتوسط.

القناة الثالثة: ضريبة القيمة المضافة المحلية، حيث سيؤدي تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بنحو 10 إلى 15% إلى تراجع تحصيلات في إجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية بنحو 0.9% إلى 1.3%

الآثار المحتملة على البطالة

فرضية التراجع في عدد العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية	%20	%40	%60	%80	%100
الضفة الغربية	%22.8	%26.7	%30.6	%34.5	%38.4
قطاع غزة*	%79.1	%79.1	%79.1	%79.1	%79.1
فلسطين	%42.4	%45.0	%47.5	%50.1	%52.7

على افتراض فقدان 61% من الوظائف في قطاع غزة مقارنة بما قبل الحرب

1. معضلة العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ 1994

عادة ما يقع العمال الفلسطينيون فريسة للسياسات الإسرائيلية المتلاحقة والممنهجة في تقييد الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن السياسات الإسرائيلية الاحتلالية والإحلالية، وخاصة بعد عام 2000، تركزت على تقويض والحد من أي نمو اقتصادي. تمثل ذلك في تقييد استغلال الموارد الفلسطينية والتحكم في السياسات التجارية والإيرادات العامة وتقييد حركة البضائع وسير تدفق العمالة إلى السوق الإسرائيلي. يرتهن جزء كبير من دخل ومعيشة السكان الفلسطينيين إلى مزاجية السياسات الإسرائيلية، وها نحن اليوم بين ليلة وضحاها نواجه واقع انقطاع دخل خُمس العاملين الفلسطينيين في الضفة الغربية وزيادة هيمنة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني. لطالما حذر الخبراء، وماس بالتحديد، من مخاطر هذه القناة ضمن حالة التبعية الاقتصادية الاستعمارية

ليست هذه المرة الأولى التي يقرر فيها الاحتلال تجميد أو وقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ توقيع اتفاقيات أوسلو وملحق باريس الاقتصادي الذي نظم هذه الحركة. بُعيد انطلاق الانتفاضة الثانية في أيلول من عام 2000 أوقف الاحتلال إصدار تصاريح العمل للفلسطينيين لأكثر من عام إلى أن أعاد إصدارها تدريجيا في عام 2002. حتى مع عودة التصاريح، حدت صعوبة الحركة ومخاطر العمل في إسرائيل من تدفق العمالة الفلسطينية في حينه، وبقيت العمالة الفلسطينية في إسرائيل محدودة إلى أن قام الاحتلال بتخفيف القيود المفروضة على الضفة الغربية.[1] في عام 2006، منع الاحتلال دخول العمال الفلسطينيين من غزة للعمل في إسرائيل، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 2021 لم يسمح لعمال غزة بالعمل في إسرائيل. أيضاً، وبسبب فايروس كورونا جمد الاحتلال تصاريح العمال الفلسطينيين في إسرائيل لنحو أربعة أشهر عام 2020، ولكنه سارع بإعادتهم للعمل بسبب حاجته للعمالة الفلسطينية في الصناعة والزراعة والإنشاءات، وإدراكه أن إعادتهم للعمل لن تؤثر على انتشار الفايروس لأن سرعة انتشاره في إسرائيل كانت أعلى بكثير من سرعة انتشاره في الضفة الغربية.[2] منذ عام 2021، أصدر الاحتلال عدداً محدوداً من تصاريح العمل للفلسطينيين من غزة، بدءا بنحو 13 ألف تصريح وصولاً لنحو 20 ألف تصريح عشية الحرب.[3]

تشير كافة المعطيات الميدانية الحالية إلى أن تأثير هذه الجولة من الصراع على ظاهرة العمالة الفلسطينية في الداخل قد يمتد لفترة زمنية طويلة، حيث تناقلت العديد من المصادر الصحفية مخططات إسرائيلية لاستقدام عمالة وافدة لاستبدال العمالة الفلسطينية. في حين أعلن ما يعرف بـ "منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية لأعمال المناطق" عن إغلاق كافة المعابر حتى إشعار آخر، بالإضافة إلى وقف دخول العمال الفلسطينيين إلى المستوطنات في الضفة الغربية. كما امتد الإغلاق ليطال عددا من الحواجز الإسرائيلية التي تفصل المدن والتجمعات الفلسطينية وتحويل الضفة الغربية إلى كنتونات معزولة. تزامن ذلك خلال الشهر الأول للحرب مع إجراءات انتقامية غير مسبوقة تجاه العمال الفلسطينيين في الداخل، خاصة العمال من قطاع غزة الذين قام الاحتلال باعتقال معظمهم ومنعهم من العودة إلى قطاع غزة، كما "رحّل" بعضهم إلى الضفة الغربية، ولاحقا رحّل جزءاً كبيراً منهم إلى قطاع غزة بعد التحقيق معهم. الأمر الذي قد يؤدي إلى توجه عدد أقل من الفلسطينيين إلى العمل في الداخل حتى إذا قرر الاحتلال إعادة إصدار تصاريح عمل، لأن في ذلك تهديداً حقيقيا لحياتهم.

يهدف هذا الملخص إلى تحديد آثار توقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل على ثلاث مؤشرات رئيسية ومحورية للاقتصاد الكلي الفلسطيني، وهي: الحسابات القومية، والمالية العامة، والبطالة. تستخدم الورقة فرضيات مبسطة لمحاكاة الواقع، ولفهم اتجاهات تأثير توقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل ضمن الترتيبات السياسية والاقتصادية القائمة، وبمعزل عن التغييرات الهيكلية التي قد يشهدها الاقتصاد خلال الأشهر القليلة القادمة. بذلك، توفر الورقة نقطة مرجعية معقولة يمكن من خلالها تقييم وقياس التداعيات الأولية لهذه الصدمة على المستوى الوطني، ومحاولة استدراكها قبل أن تتحول إلى أزمة اقتصادية عميقة قد تستمر لسنوات قد تمتد

هناك عدة نماذج ومنهجيات تحاكي الاقتصاد الفلسطيني لأغراض التنبؤ ودراسة البدائل السياساتية، يمكن استخدامها لتقييم الأثر الاقتصادي للصدمة الحالية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. إلا أن هناك عدة اعتبارات دفعتنا إلى استخدام فرضيات مبسطة مبنية على البيانات المتاحة بدل نماذج الاقتصاد الكلي القياسية. بالإضافة إلى ضيق الوقت الذي يمكن معالجته لاحقا، تتمثل هذه الاعتبارات بالأحداث المفاجئة والمتسارعة والتي لا يمكن رصد بياناتها الحالية والحاجة إلى إعادة معايرة النماذج القياسية السابقة في ظل التطورات الأخيرة، وبالإضافة إلى عدم اليقين العالي حول الاتجاه الذي قد تأخذه هذه الحرب، ومدى قدرة هذه النماذج أصلاً على محاكاة الواقع الحالي المغاير والاقتصاد الفلسطيني المشوه.

لا تهدف التقديرات في هذه الورقة إلى تمثيل الواقع أو نمذجة مختلف التأثيرات على الاقتصاد الفلسطيني جراء الحرب، خاصة أن الأزمة لا تزال في بدايتها ولا نعلم جميع تداعياتها السياسية والأمنية، بما في ذلك توجهات الاقتصاد الإسرائيلي بالنسبة لوقف العمالة

1 https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-209304/

2 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774731.pdf

3 https://www.kavlaoved.org.il/en/wp-content/uploads/sites/3/2013/06/KLO-Palestinian-Report-Aug-2012.pdf and https://www.inss.org.il/publication/workers-from-gaza/

الفلسطينية في أسواقها (بما في ذلك فلسطينيي الداخل). أيضاً، لا يمكن أن تأخذ الفرضيات والتقديرات أثر الدمار الشامل في قطاع غزة أو شبه توقف النشاط الاقتصادي هناك والتباطؤ المتزايد في الضفة الغربية على الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي تركز الورقة فقط على بيان مدى انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للعمالة في إسرائيل، وقنوات تأثير توقفها. كما لا تفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتعتبرهما وحدة اقتصادية واحدة رغم الفصل السياسي والجغرافي. هذا لأن الورقة اقتصرت على تقدير أثر توقف العمالة في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني ككل (وليس فقط الأرقام الخاصة بالضفة الغربية حيث غالبية الأثر المتوقع)

افترضت الورقة استمرار الوضع الحالي لكامل عام 2024، أي توقف العمالة الفلسطينية في الداخل بشكل كلي (صفر عاملين)[4]، وقامت بإعادة احتساب أو تتبع التغير في مكونات الحسابات القومية ومعدل البطالة بناءً على هذه الفرضية وفرضيات أخرى يتم تفصيلها في متن الورقة. ولإعطاء صورة أفضل عن نطاق الأثر، قدرت الورقة أيضاً التأثيرات المصاحبة لانخفاض العاملين بنحو 70%، أي كما حدث في الانتفاضة الثانية، وبنحو 50%، أي نصف ما كانت عليه عام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة والفرضيات لا تدعي توفير تقدير دقيق لأثر توقف العمالة في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، ولا نتوقع أن تتحقق أي من هذه التقديرات، بل تستخدم فقط لتقديم قراءة أولية ونقطة مرجعية حول حجم واتجاه الأثر الممكن على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة والبطالة

2. الآثار المحتملة على الاقتصاد الكلي

1.2 الخلفية الإحصائية والاقتصادية

يصعب التكهن حاليا بمصير ما قد يصل الـ 200 ألف عامل فلسطيني (مسجل رسميا وغير رسمي) كانوا يضطرون للعمل في الداخل أو المستوطنات. توقف العمل في إسرائيل سيؤدي إلى قفزة كبيرة في معدلات البطالة، كما سيؤدي إلى خسائر مباشرة لدخل الأسر الفلسطينية، تبلغ قرابة 3.2 مليار شيكل في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2023.[5] خسر العمال منذ 7 أكتوبر حتى 31 أكتوبر نحو 17 يوم عمل، أي حوالي 907 مليون شيكل كدخل ضائع بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تراجع الدخل المتحقق من العمل في الداخل، والذي شكل 13.5% من الدخل الإجمالي المتاح للتصرف عام 2022، سيؤثر على مستويات الطلب الكلي المحلي والنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص والميزان التجاري، وهذا في نهاية المطاف يؤثر سلبيا على الإيرادات العامة وعلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان

الشكل 1: مساهمة صافي تعويضات العاملين في الدخل الإجمالي المتاح حسب المنطقة، 1994-2022

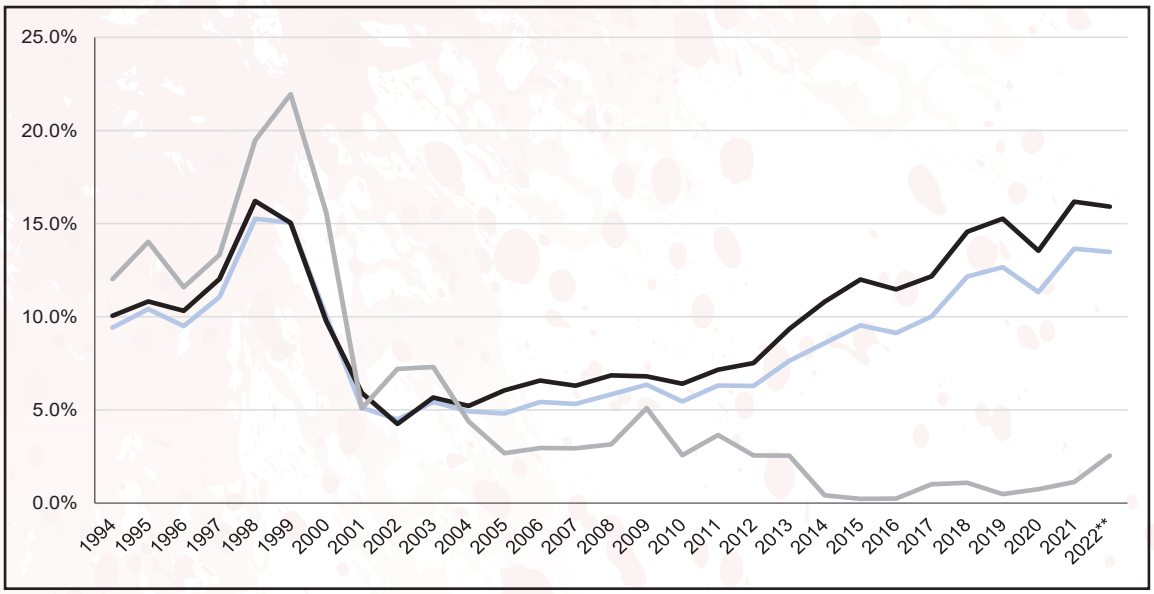

* تقديرات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

المصدر: حسابات الباحث وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شهد العقد الماضي ارتفاعا ملحوظا في مساهمة العاملين في إسرائيل في النمو الاقتصادي، مما زاد ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الإسرائيلي وفاقم انكشافه لسياسات العقاب الجماعي التي يتبعها الاحتلال. ضُعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي نتيجة الصدمات المتتالية والقيود التي يفرضها الاحتلال، حالت دون إمكانية استيعاب العمالة الفلسطينية المتنامية في الاقتصاد المحلي. هذا

4 تشير بعض المعطيات الميدانية إلى أن نسبة ضئيلة جدا من العمال الفلسطينيين واصلوا عملهم في سوق العمل الإسرائيلي، ولكن لأغراض هذه الورقة سنفترض أن كل العمال الذين كانوا يعملون سابقا في إسرائيل والمستوطنات قد خسروا وظائفهم/توقفوا عن العمل

5 أي حاصل ضرب متوسط الأجر اليومي بعدد العمال (حسب الإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، على التوالي) وبعدد أيام التوقف عن العمل. بحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العمال الفلسطينيين في الداخل والمستوطنات 391 ألف عامل بمتوسط أجر يومي 4.672 شيكل خلال عام 2202.

بالإضافة إلى المنافسة غير العادلة مع الشركات الإسرائيلية التي تستقطب العمالة الفلسطينية بأجورها العالية (أكثر من ضعف متوسط الأجر في الضفة الغربية وخمسة أضعاف متوسط الأجر في قطاع غزة).

يظهر الشكل 1 أن تعويضات العاملين (و99% منها من العاملين في إسرائيل) نمت بنحو 11.3% سنويا بالمتوسط ما بين 2010 و2022، وارتفعت مساهمتها في الدخل الإجمالي المتاح من 5.4% إلى 13.5% خلال نفس الفترة. هذه الزيادة الملحوظة لم تكن كافية لإعادة مساهمة تعويضات العاملين إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة الثانية، أي 15% كما في عام 1999. أيضا، جُل هذه الزيادة كانت في الضفة الغربية بسبب التوقف شبه التام للعمالة من غزة في إسرائيل، باستثناء عامي 2021 و2022 حيث أصدر الاحتلال عدداً محدوداً من تصاريح العمل لبعض الفلسطينيين من قطاع غزة

2.2 السياق الاقتصادي الأوسع المؤثر على نتائج سوق العمل على ضوء تجربة صدمات سابقة

توفر تجربة صدمة الانتفاضة الثانية مؤشرات هامة على أثر تراجع أو توقف العمالة في إسرائيل على الحسابات القومية. يتشابه قرار الاحتلال التعسفي الأخير بوقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل وإعلان الحرب على غزة وفرض قيود مشددة على الضفة الغربية مع القرارات والإجراءات التي صاحبت انطلاق الانتفاضة الثانية، لكن في بيئة وواقع سياسي واقتصادي مختلف عما كان في حينه. لذلك، إن تحليل أثر توقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل يحتاج لبناء سيناريوهات تحاكي وقائع مختلفة ممكنة أو تجارب سابقة. في تجربة الانتفاضة الثانية حاولت السلطة الفلسطينية استيعاب جزء من العمالة الفلسطينية عبر زيادة التوظيف في القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى تضخيم فاتورة الرواتب، وأصبحت فيما بعد تعاني من أزمة مالية مزمنة وتتبع استراتيجيات لتخفيض فاتورة الأجور والرواتب. كما شهد العقدين الماضيين تغييراً كبيراً في هيكل الاقتصاد الفلسطيني اتسم بنمو القطاعات الخدماتية على حساب القطاعات الإنتاجية، وتزايد أهمية القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد الفلسطيني. هذا كله يعني أن الاقتصاد الآن أكثر تأثرا بالصدمات وأقل قدرة على مجابهتها والتعافي منها بسبب محدودية قدرة السلطة، والتغيرات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني

لفهم الآثار المحتملة لتوقف العمالة في إسرائيل من خلال التجارب السابقة، يسترجع باقي هذا القسم التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الانتفاضة الثانية، بالأخص التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ما بين عامي 1999 و2001.[6] هذا أقرب لأهداف هذه الورقة من التغيرات قصيرة الأجل والعامة التي حصلت أثناء الأزمة الوبائية عام 2020. فطرد العمال من أماكن عملهم في تشرين أول 2022 يشبه بطبيعته طرد العمال في أيلول 2000، والحرب والدمار في قطاع غزة وإطباق الخناق على الضفة الغربية والتدمير في البنى التحتية، يشبه إلى حد ما ظروف الانتفاضة الثانية ولكن طبعا مع اختلافات جوهرية خاصة بكل من هذه الأحداث.

الاقتصاد الفلسطيني الآن أكثر عرضة للصدمات الخارجية بسبب تعافيه المنقوص من صدمة كورونا، واعتماده المتزايد على القطاعات التجارية والمالية والخدماتية، وبسبب التراجع المستمر في دعم الدول المانحة، وارتفاع انكشاف الأسر والشركات والحكومة لمخاطر الائتمان، وتأثر الاقتصاد بارتفاع أسعار الفائدة وتقلب أسعار صرف العملات. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تطرف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وزيادة هيمنة الاحتلال على الإيرادات العامة الفلسطينية، مما أدى إلى أزمة مالية عميقة لدى السلطة الفلسطينية، والتي لم تمكنها من دفع أجور موظفيها منذ أكثر من عامين. كل هذا يعني أن التغيرات في فترة الانتفاضة الثانية لا تعكس أو تطابق الوضع الحالي، ولكنها بالتأكيد تعطي سياق مقارن مفيد لاتجاه تغيير المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وطبيعة التدخلات اللازمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي ستنتج عن وقف العمالة في إسرائيل

بداية، نلاحظ من الجدول 1 (في الملحق) تراجع صافي تعويضات العاملين بنحو 70.3% ما بين عامي 1999 و2001، ولكن تم التعويض عن هذا التراجع بارتفاع صافي التحويلات من الخارج (والتي تشمل الدعم الخارجي) بنحو 143.8% وارتفاع صافي دخل الملكية بنحو 162.4%. المحصلة كانت تراجع الدخل الإجمالي المتاح بنحو 12.8% فقط، والذي صاحبه انخفاض في الاستهلاك النهائي بنحو 8.7% والادخار بنحو 42.2% (والذي يبين أن أي تغيير بسيط في الدخل يؤدي إلى تغييرات كبيرة في الادخار، أي يرفع الميل إلى الاستهلاك). أيضا نلاحظ من الجدول 2 (في الملحق) ارتفاع الإنفاق الحكومي بنحو 8% ما بين عامي 1999 و2001، والذي ساهم بتقليل الأثر السلبي لانخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (بنحو 12.7%) على الناتج المحلي الإجمالي. من جانب مكونات الطلب الإجمالي، ساهم تراجع الواردات بنحو 20.1% خلال نفس الفترة نتيجة تراجع الدخل والاستهلاك بتقليص العجز في الميزان التجاري وبالتالي تخفيض أثر الأزمة على الناتج المحلي الإجمالي. لكن في المقابل، كان هناك تراجع كبير في الاستثمار (نحو 44.7%)، خاصة في بند المباني (47.3%)، وفي الصادرات (بنحو 21.5%). المحصلة النهائية كانت تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 17.1%. هذا التراجع في الاستهلاك الخاص والاستثمار والتجارة أدى إلى انخفاض القيمة المضافة من جميع الأنشطة الاقتصادية، باستثناء الصناعة والمعلومات والاتصالات والإدارة العامة. قطاع الإنشاءات كان الأكثر تضرراً في تلك الفترة، حيث شهد انخفاض بنحو 68.3% (وهو أمر متوقع في ظل تراجع الاستثمار في المباني)، تلاه قطاع السياحة (خدمات الإقامة والطعام – حيث انخفض بنحو 65.8%) وقطاع النقل والتخزين (34.8-%) والزراعة (29.6-%) والصحة والعمل الاجتماعي (21.8-%)

6 يمثل عام 2001 العام الأول لاحتساب التغيرات الممكن حدوثها في عام 2024. عام 1999 يمثل العام ما قبل الانتفاضة الثانية، ونستخدمه هنا كعام الأساس مثل عام 2022. عام 2000 هو عام حدوث الانتفاضة الثانية، ويشبه من حيث الحدث العام الحالي 2023.

2.3 أبرز توقعات الآثار على مكونات الناتج المحلي والدخل القومي

على افتراض أن:

1. توقف تعويضات العاملين سينعكس على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية فقط بنفس نسبة متوسط الميل إلى الاستهلاك دون أي تأثير مضاعف على الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام (أي التغيير اللحظي فقط بحسب معادلات احتساب الناتج المحلي الإجمالي).[7]
2. تفاقم حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي لن تدفع الأسر والشركات إلى الاستهلاك الوقائي (أي تغيير متوسط الميل إلى الاستهلاك).
3. التحويلات الجارية والإنفاق الحكومي والصادرات ستحافظ على نفس مستوى 2022.
4. هناك علاقة خطية ثابتة بين الواردات والإنفاق الاستهلاكي النهائي.
5. الأثر على صافي الاستثمار سيكون فقط من خلال تراجع الادخار الناتج عن تراجع دخل العاملين في إسرائيل.

فإن الإبقاء على قرار الاحتلال الحالي بوقف العمل في إسرائيل خلال عام 2024، وهو السيناريو الأسوأ، سيؤدي إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بنحو 15.9% على الأقل مقارنة بمستواه عام 2022. ولأن الواردات تشكل نحو 49.5% من الإنفاق الاستهلاكي النهائي، فإن تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بسبب انقطاع تعويضات العاملين في إسرائيل سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض الواردات. على افتراض معامل ميل 0.424 لعلاقة خطية ما بين الواردات والإنفاق الاستهلاكي النهائي، فإن توقف العمل في إسرائيل سيؤدي إلى انخفاض الواردات بنحو 10% عن مستواها عام 2022.[8]

أيضا، على افتراض أن توقف تعويضات العاملين سينعكس على التكوين الرأسمالي الإجمالي بنفس نسبة متوسط الميل إلى الادخار،[9] وهي فرضية متحفظة جداً بما أن الاستثمار يتأثر بمستوى عدم اليقين، فإن التكوين الرأسمالي الإجمالي سينخفض بنحو 7.2% مقارنة بعام 2022. المحصلة النهائية في ظل هذه الفرضيات المتحفظة التي لا تأخذ بالاعتبار التأثيرات المضاعفة لتراجع الإنفاق، هي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11% على الأقل مقارنة بعام 2022 بسبب صدمة سوق العمل، أو بنحو 6.5% إذا افترضنا انخفاض تعويضات العاملين إلى النصف فقط، مع الحفاظ على باقي الفرضيات الأخرى. أما إذا تم احتساب النتيجة المحتملة لجميع مكونات الدخل القومي الإجمالي، الذي يضم كل من الناتج المحلي وتحويلات العمالة في إسرائيل، فإنه من المحتمل أن ينخفض بنحو 24.3% في عام 2024 مقارنة بعام 2022 في حال التوقف التام للعمل في إسرائيل، وبنحو 12.1% في حال تحصيل فقط نصف التحويلات السنوية السابقة (جدول 3 في الملحق).

عند احتساب التأثيرات المضاعفة (بعد تطبيق مضاعف الاستهلاك في اقتصاد مفتوح تعتمد وارداته على مستوى الدخل) للتوقف الكلي للعمل في إسرائيل على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والواردات والقدرة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى افتراض عدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الزيادة المفاجئة في العاطلين عن العمل، وثبات جميع العوامل الأخرى مثل الميل إلى الاستهلاك والضرائب والإنفاق الاستهلاكي الحكومي والتكوين الرأسمالي الإجمالي والصادرات ونزعة الاستيراد والتحويلات الجارية والعوامل الأخرى المؤثرة على الدخل القومي، يمكن توقع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 29.0% عن مستواه عام 2022، وبنحو 17.7% إذا افترضنا انخفاض تعويضات العاملين إلى النصف (انظر الجدول 4 في الملحق).

3. الآثار المحتملة على المالية العامة

إن توقف العمل في إسرائيل له عدة قنوات تأثير على الإيرادات العامة. القناة الأولى والمباشرة هي من خلال ضريبة الدخل على أجور العمال في إسرائيل التي تحولها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية بشكل ربعي. بلغت هذه الضرائب في العام 2022 نحو 1.69% من إيرادات المقاصة أو 188.2 مليون شيكل بعد خصم الرسوم الإدارية (رسوم التحصيل 3%). من المهم الإشارة إلى وجود تذبذب عال في هذه التحصيلات الضريبية وضبابية عالية من حيث طريقة احتسابها أو تقديرها من قبل الحكومة الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عدم تحصيل أية ضرائب على العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل بلا تصريح عمل (انظر الشكل 2)

القناة الثانية، والتي تحمل أثرا أكبر بكثير من القناة الأولى، هي تراجع التحصيلات الضريبية على الواردات. هذا يشمل انخفاض الجمارك وضريبة القيمة المضافة وضريبة البترول وضريبة الشراء وغيرها، أي مصادر إيرادات السلطة الفلسطينية الرئيسية (أنظر جدول 5 في الملحق). هذه البنود مجتمعة شكلت 69.8% من إجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية عام 2022، و40.6% من إجمالي واردات السلع في نفس العام. تراجع إجمالي واردات السلع بنحو 10 إلى 20% سيؤدي إلى تراجع إيرادات السلطة بنحو 7 إلى 14% بالمتوسط، وحجم وقوة التراجع سيعتمد على مدى التغير في الواردات بحسب بلد المنشأ وطبيعة السلعة. في هذا السياق من المتوقع تراجع الطلب على السلع الإسرائيلية بسبب حملات المقاطعة، وأيضا تراجع الطلب على السلع المعمرة مثل السيارات والطلب على البترول

7 يذهب نحو 89% من الدخل القومي الإجمالي المتاح إلى الاستهلاك النهائي (متوسط الميل إلى الاستهلاك خلال الخمس سنوات الماضية). من المتوقع ارتفاع الميل إلى الاستهلاك على المدى القصير لأن معظم الأسر لن تتمكن من الادخار مع انخفاض الدخل، وحتى أنها ممكن أن تبدأ باستهلاك مدخراتها، مما يؤدي إلى تقليل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير. أما على المدى الطويل ومن خلال التأثيرات المضاعفة، فهذا يؤدي إلى زيادة حجم التراجع في الناتج المحلي الإجمالي

8 تم تقدير معامل الميل باستخدام بيانات الواردات والاستهلاك السنوية منذ عام 1994 عند 0.424، وهو تقدير منطقي يعكس وجود واردات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

9 وهي واحد ناقص متوسط الميل إلى الاستهلاك- التراجع الفعلي في الاستثمار قد يكون أضعاف هذا التقدير المتحفظ.

أما القناة الثالثة فهي ضريبة القيمة المضافة المحلية، والتي بلغت 1.4 مليار شيكل في العام 2022، أو 8.8% من إجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية في نفس العام. تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية بنحو 10 إلى 15% سيؤدي إلى تراجع تحصيلات ضريبة القيمة المضافة المحلية بنفس النسبة وبالتالي إجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية بنحو 0.9% إلى 1.3% هذه ليست قنوات التأثير الوحيدة على الإيرادات العامة، فانخفاض الاستهلاك والاستثمار سيؤدي أيضاً إلى تراجع ضريبة الدخل المحلية ووغيرها من الضرائب المحلية وإيرادات الرسوم غير الضريبية المحلية، ولكن أثرها على الإيرادات العامة أقل أهمية من أثر القنوات الثلاث التي تم التركيز عليها في سياق توقف العمل في إسرائيل، وتقدير التغير الممكن فيها أكثر تعقيداً وصعوبة

الشكل 2: صافي ضريبة الدخل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل بالمليون شيكل وكنسبة من إيرادات المقاصة، 2015-2022

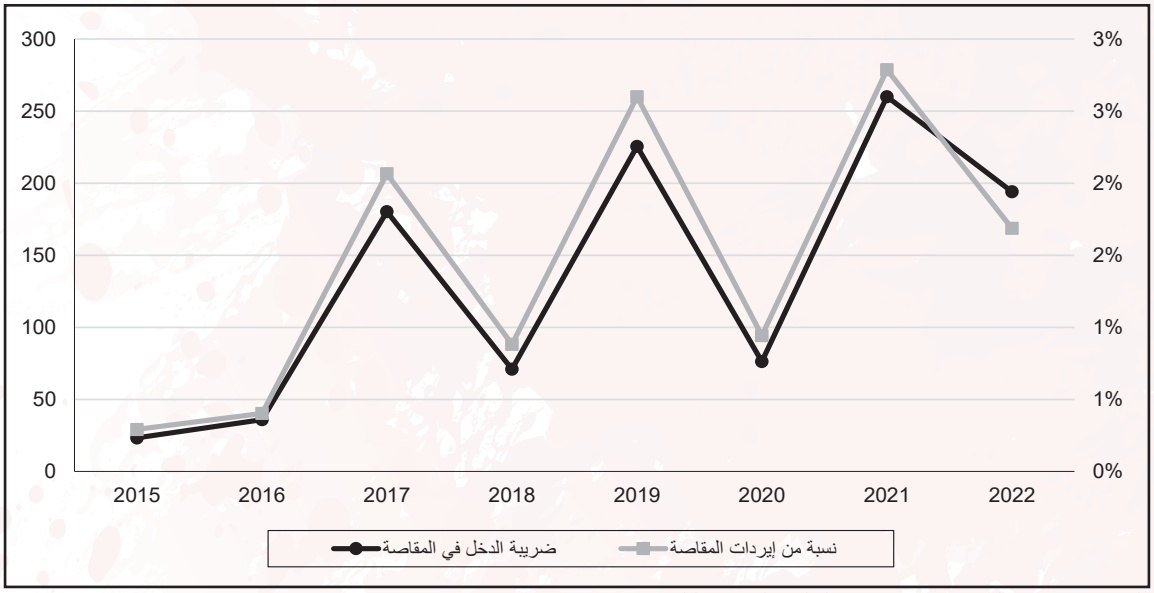

المصدر: حسابات الباحث وبيانات وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

4. آثار محتملة في سوق العمل الفلسطينية

1.4 الأثر على البطالة

تشكل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي ما يقارب خمس العمالة الفلسطينية ككل، إذ وصلت إلى نحو 17% من إجمالي العمالة الفلسطينية في عام 2022. تركزت العمالة في إسرائيل منذ 2007 في سكان الضفة الغربية حيث وصلت إلى 22% من إجمالي عمال الضفة الغربية، مع دخول نسبة لا تتعدى 0.1% من إجمالي العاملين في قطاع غزة للعمل في إسرائيل بعد عام 2020 فقط. تعتبر الأجور العالية في سوق العمل الإسرائيلي مقارنة بالأجور في سوق العمل الفلسطيني الجاذب الأكبر للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، إذ تصل إلى ضعف متوسط أجور العامل الفلسطيني في الضفة الغربية وخمسة أضعاف الأجر في قطاع غزة. يوضح الشكل 3 توزيع العمالة الفلسطينية في إسرائيل بحسب الأنشطة الاقتصادية، إذ يتبين أن قطاع البناء والتشييد هو المشغل الرئيسي للعمال الفلسطينيين بنسبة 63%، يليه قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية بنسبة 12.9%، وقطاع التجارة والمطاعم بنسبة 11.2%، بينما يشغل قطاع الزراعة الإسرائيلي 6.4% من إجمالي العمال الفلسطينيين في إسرائيل.

تتركز المهن التي يعمل بها الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي في المهن ذات الطابع الأولي والحرفي وهي المهن التي لا تحتاج إلى مؤهلات علمية عالية. بناء على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2022، يتبين من خلال الشكل 4 أن 27% من العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي هم من الفنيين المتخصصين والمساعدين، كفنيي الكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية وغيرها، 20.4% من الحرفين كالنجارين والحدادين، و19% يعملون في المهن الأولية، و18% يعملون كباعة في الأسواق. على الرغم من عدم حاجة هذه الوظائف لأصحاب المؤهلات العلمية، يلجأ العمال الفلسطينيون إلى العمل في إسرائيل بغض النظر عن مستواهم التعليمي فالعامل الأكبر لهذا التوجه يتمثل في ارتفاع الأجور، والبطالة المرتفعة في فلسطين خاصة بين حاملي المؤهلات التعليمية والتي وصلت إلى 29% بين من يحملون دبلوم فأعلى (15.3% في الضفة الغربية، 48.8% في قطاع غزة). خمس العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات هم من الذين يحملون دبلوم فأعلى

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي، 2022

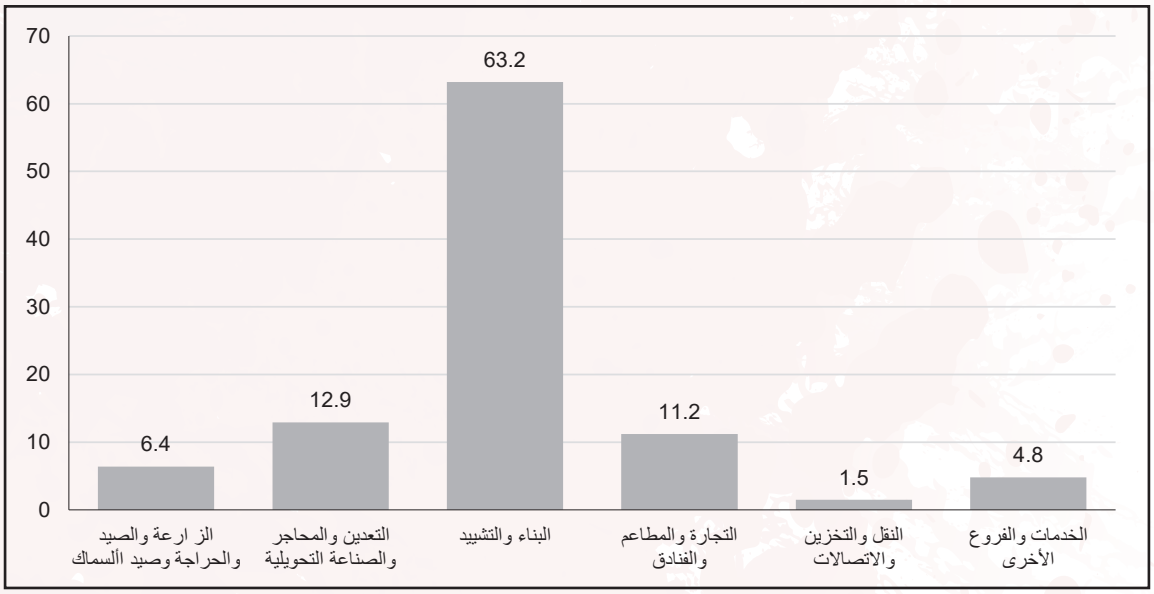

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022: رام الله - فلسطين.

شكل 4: التوزيع النسبي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل حسب المجموعة الرئيسية للمهن، 2022

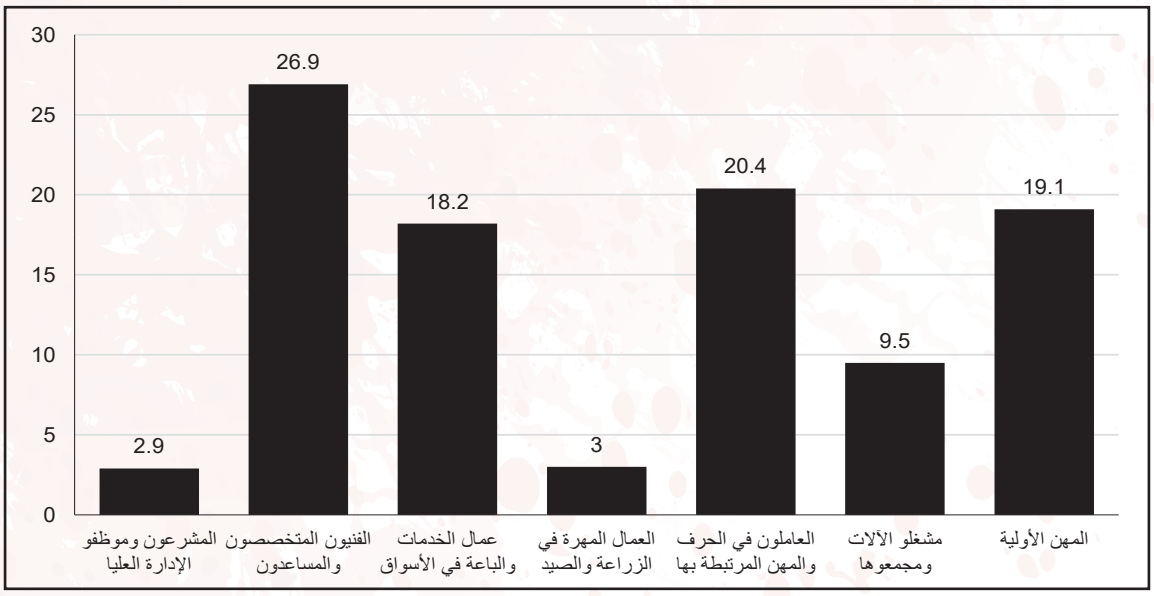

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022: رام الله - فلسطين.

2.4 الآثار القطاعية المحلية المترتبة على إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية

لعمل تقييم أولي للآثار المترتبة على إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، قمنا بإعادة احتساب معدلات البطالة على افتراض عودة جميع العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى سوق العمل الفلسطيني للبحث عن عمل في نفس القطاع الذي كانوا يعملون فيه سابقاً، مع الحفاظ على نفس نسبة المشاركة في القوى العاملة وبمعزل عن التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الحرب على غزة والإغلاقات في الضفة الغربية، أي مع ثبات جميع العوامل والمحددات الأخرى

ضمن الفرضيات المشار لها هنا، سيرتفع معدل البطالة من 13.1% ليصل إلى 32.7% في الضفة الغربية، أي سيحدث ارتفاع في البطالة في فلسطين من 24.4% إلى نحو 37% (فقط نتيجة توقف العمل في إسرائيل دون تأثيراته المضاعفة). من المتوقع أن تكون معدلات البطالة أعلى من ذلك إذا استمر إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين وذلك لأن الحسابات لم تأخذ بعين الاعتبار توقف العمل في قطاع غزة وتراجع النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، أي تراجع معدلات التوظيف في الاقتصاد المحلي وتوجه بعض المشغلين إلى تسريح موظفيهم أو حتى إغلاق مصالحهم التجارية. أيضا، الحسابات لم تفترض أي تغيير في نسبة

المشاركة في القوى العاملة، أي خروج بعض العاملين من سوق العمل بسبب الإحباط أو العجز أو الإعاقات الدائمة الناتجة عن الحرب أو غيرها. كما أنها لم تتطرق إلى التغيرات الممكنة في مستوى الأجور وتأثيراتها على سوق العمل. لذلك تقدم التقديرات مؤشراً عن القطاعات الأكثر تضررا بتوقف العمل في إسرائيل وهي لا تهدف لتوفير تقدير دقيق لمعدلات البطالة المستقبلية الممكنة

أما إذا افترضنا فقدان 61% من الوظائف في قطاع غزة مقارنة بما قبل الحرب بحسب ما أشار تقرير منظمة العمل الدولية الأخير[10]، وأن نحو 10% من العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية أيضا خسروا وظائفهم بسبب تأثير القيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد والإغلاقات والعمليات العسكرية على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، مع ثبات جميع العوامل الأخرى المشار لها سابقاً (بالأخص الحفاظ على نفس نسبة المشاركة في القوى العاملة)، سيرتفع معدل البطالة من 13.1% عام 2022 ليصل إلى 38.4% في الضفة الغربية، ومن 45.3% إلى 79.1% في قطاع غزة. هذه التغيرات ستؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين من 24.4% إلى 42.4% (انظر الجدول 6 في الملحق)

بناء على ما سبق، وبحسب الشكل 5، يتضح أن القطاعات الأكثر تضرراً في الضفة الغربية، من ناحية زيادة عدد العاطلين عن العمل من القطاعات الرئيسية وبحاجة إلى تدخلات عاجلة من ناحية التشغيل هي قطاع البناء والإنشاءات، وقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة. هذا لا يعني أن القطاعات الأخرى لن تتضرر جراء الزيادة الكبيرة لعرض الأيدي العاملة مقابل عرض الوظائف. فقطاع الخدمات على سبيل المثال يعتمد على الدخل المتحقق من العاملين في إسرائيل وعلى إنفاق فلسطينيي الداخل في الضفة الغربية، لذلك من المتوقع أن يشهد نشاط الخدمات تراجعاً كبيراً سينعكس في ارتفاع معدلات البطالة في القطاع.

أي أن الشكل 4 يبين القطاعات التي ستشهد أكبر زيادة في معدلات البطالة على مستوى الضفة الغربية قبل أن تتأثر بتراجع تعويضات العاملين في إسرائيل بالحرب والإغلاقات، وبتفاقم الوضع السياسي ومستويات عدم اليقين. ما سيحدد معدلات البطالة في نهاية المطاف، هو مدى انكشاف كل من هذه القطاعات للصدمات الخارجية، ومدى تحوط العاملين في إسرائيل لاحتمالية توقف عملهم بشكل نهائي ووجود بدائل لديهم، والسياسات والتدخلات التي سيتم اتباعها للتخفيف من حدة الأزمة

أما على صعيد المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل، وضمن نفس الفرضيات والأهداف، سترتفع نسبة البطالة وسط الذين لا يحملون شهادات علمية عليا بشكل أكبر بكثير من الفئات الأخرى (أنظر الشكل 6). إن هذا الارتفاع سيشكل عبئا كبيراً على الحكومة الفلسطينية وعلى سوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن البطالة والحرب وانحصار مصادر الدخل الخارجي، وما يترتب على كل هذا من تداعيات اجتماعية بعد أن تضع الحرب أوزارها

شكل 5: الزيادة في معدل البطالة في الضفة الغربية حسب القطاع الاقتصادي للعاملين، قبل وبعد توقف العمالة في إسرائيل

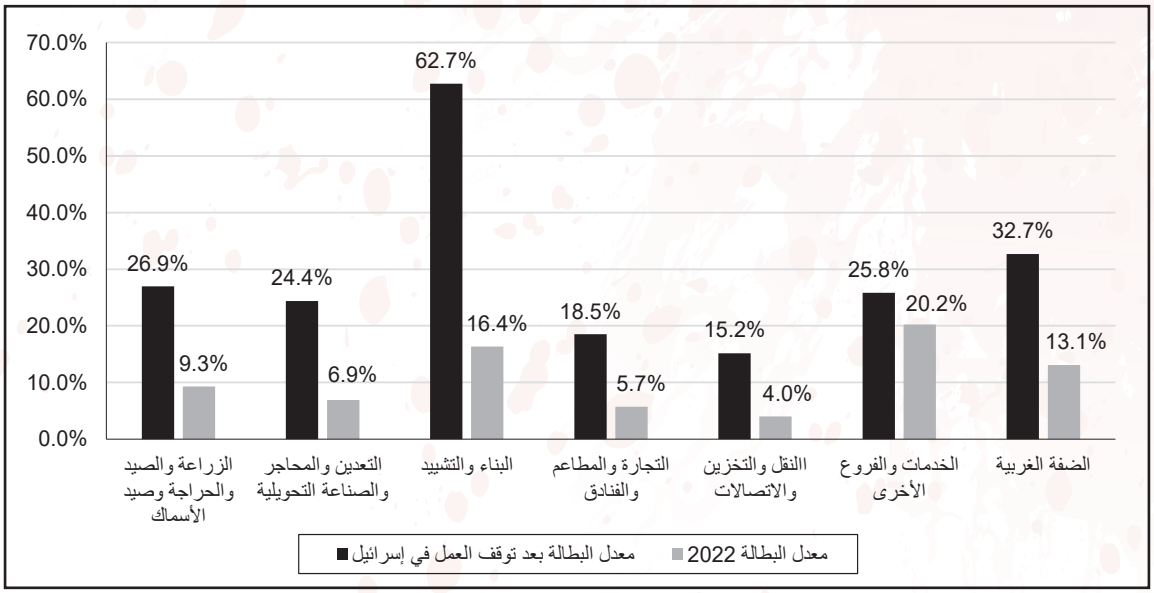

المصدر: حسابات الباحث وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

10 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_901136.pdf

شكل 6: معدل البطالة حسب مستوى التعليم قبل وبعد توقف العمالة في إسرائيل

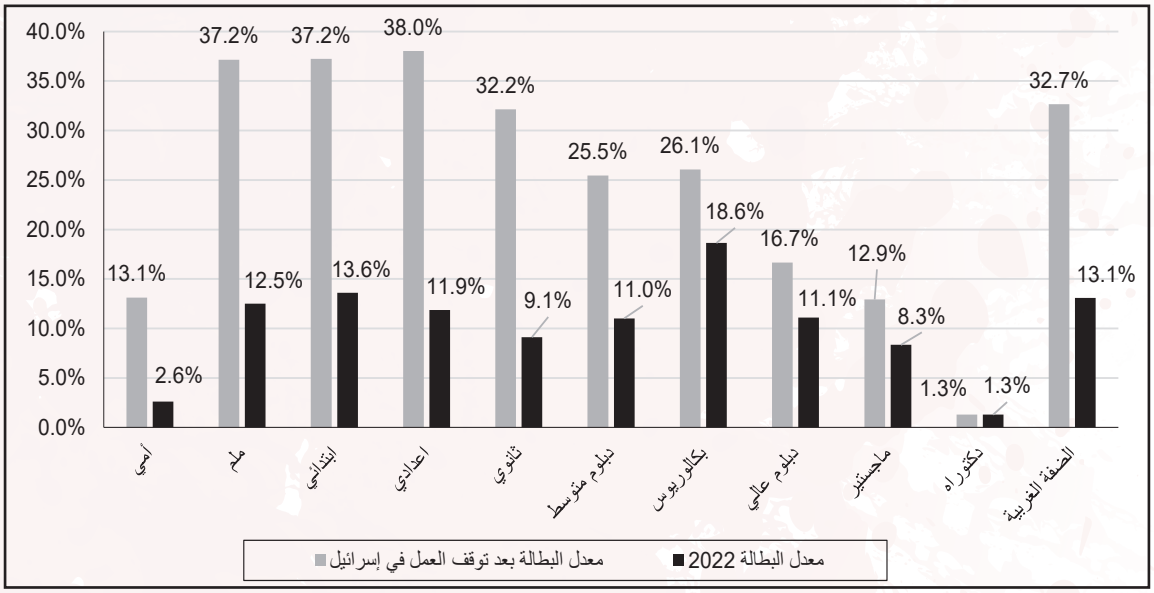

المصدر: حسابات الباحث وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5. خلاصة واستنتاجات

للتوقف المفاجئ للعمل في إسرائيل تداعيات جمة على الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تأثيراته المباشرة على سوق العمل، فهو يلغي الجزء الأكبر من مصادر الدخل الخارجية ويحد من قدرة الأفراد على الاستهلاك والاستثمار ويدفعهم إلى الادخار الوقائي. هذا يفاقم من التراجع في النشاط الاقتصادي بسبب الحرب وتدمير قطاع غزة بالكامل، والقيود الخانقة على الضفة الغربية وتحويلها إلى كنتونات معزولة تكبل حركة العمالة والبضائع. هذه الحرب ستلغي التقدم الاقتصادي الضعيف والهش الذي تم إحرازه في الضفة الغربية وتزيد بشكل مدمر من سوء المؤشرات الاقتصادية لغزة، وستكون آثارها مدمرة على الأسر وفئات المجتمع المهمشة أصلا.

هناك مصلحة اقتصادية إسرائيلية واضحة في السماح بعودة العمال، فهي بحاجة ماسة للأيدي العاملة لإعادة تشغيل بعض القطاعات الاقتصادية الهامة كالزراعة والصناعة والخدمات الصحية. وذلك في ظل هروب العمالة الأجنبية وصعوبة بل استحالة جلب عمالة وافدة بديلة في ظل الأوضاع الأمنية. لكن كما نعلم جميعا، فإن الاعتبارات الأمنية في إسرائيل تأتي فوق كل اعتبار آخر. ومن منظور أمني، فهناك مصالح أمنية متضاربة، فمن جهة، تريد إسرائيل -حرفيا- أن تنتقم من كل الشعب الفلسطيني، كما أنها ترى خطرا أمنيا في السماح بعودة العمال. ومن جهة ثانية، تدرك دولة الاحتلال أن هناك مخاطر أمنية -أكبر ربما- تنطوي على عدم السماح للعمال بالعودة. وهذا ما يفسر القرار الإسرائيلي الأخير بالسماح بعودة جزئية لثمانية آلاف عامل من الضفة الغربية، والتوجه لمناقشة عودة عدد آخر في وقت قريب جدا. أي أن هناك توجها بالسماح بعودة تدريجية ومدروسة للعمال من الضفة الغربية بما يحقق توازنا بين المصالح الأمنية والاقتصادية

على الرغم من ذلك، إن كافة المعطيات الميدانية الحالية، تشير إلى أن تأثير هذه الجولة من الصراع على ظاهرة العمالة الفلسطينية في الداخل سيمتد زمنيا لفترة تتجاوز فترة الأعمال الحربية، حيث ستعيد دولة الاحتلال حساباتها فيما يتعلق بهذا الموضوع ولربما تنفذ مخططاتها لاستقدام عمالة وافدة لاستبدال العمالة الفلسطينية. كما أن المزاج العام لدى الإسرائيليين سيصبح أكثر عدائية تجاه تشغيل الفلسطينيين، وفي ذات الوقت، سيتوجه عدد أقل من الفلسطينيين إلى أعمالهم إذا شعروا أن هناك تهديدا حقيقيا على حياتهم

هذا يستدعي الحاجة لتدخلات عاجلة لتخفيف هول الأزمة الاقتصادية التي باتت تلوح بالأفق. رغم صعوبة التكهن حاليا بمصير حوالي 160-200 ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في الداخل أو في المستوطنات، إلا أنه يتعين على الحكومة الفلسطينية وصناع السياسات وكافة المؤسسات ذات العلاقة، التفكير بحلول مؤقتة وأخرى استراتيجية لتشغيل هؤلاء العمال في الاقتصاد المحلي، أو محاولة التخفيف من التداعيات الاجتماعية التي ستصاحب توقفهم عن العمل

عرضت الورقة الآثار السلبية المحتملة لوقف العمالة على تثبيط الطلب الكلي والمكونات الرئيسية للحسابات القومية، وعلى تراجع الإيرادات وارتفاع معدل البطالة، وهذا سينعكس على الأسر الفلسطينية من حيث القدرة على الإنفاق، وعلى النشاط الاقتصادي للشركات وكذلك على قدرة الحكومة على الإنفاق في حال استمرار الوضع الحالي. هذه النتائج تشير إلى الحاجة المُلحة للدعم الدولي لمنع انهيار الاقتصاد الفلسطيني، وضرورة البحث عن مصادر دخل ووظائف بديلة للعمال الذين فقدوا مصدر رزقهم، وفي بعض الحالات إعادة تأهيلهم أيضاً لخدمة الاقتصاد المحلي.

هذا بدوره، يستدعي التركيز الجاد على قطاعي الزراعة والصناعة ودعمهم لتوفير قوت العيش لعشرات آلاف الفلسطينيين والتعويض عن الواردات عالية التكلفة على مستقبل الاقتصاد. من المهم أيضا الاستفادة من التجربة الإسرائيلية وتكثيف الاستثمار في البنية التحتية والسكن ميسور التكلفة لاستيعاب العاملين في قطاع البناء والتخفيف من حجم الآثار الاجتماعية للأزمة. لا يعني دعم هذه القطاعات عمل خطط واستراتيجيات بعيدة عن الواقع والتحديات، وغير قابلة للتنفيذ، وإنما البحث عن السبل الأمثل والأقرب منال لتعزيز تمسك الفلسطينيين بأرضهم وقراهم ضمن الموارد والمصادر المتاحة، في إطار رؤية اقتصادية واجتماعية واقعية تعتمد على المقدرات الفلسطينية بشكل أساسي

أخيرا، يجدر التأكيد على أن قدرة السلطة الفلسطينية على مجابهة تداعيات هذه الأزمة محدودة جداً، ذلك أنها لا تمتلك الموارد أو القدرة المالية للقيام بذلك، واستمراريتها بالقيام بمسؤولياتها الإدارية بات رهينة لقرارات الاحتلال ومدى استعداد الدول المانحة توفير الدعم لها في وقت يحتاج فيه قطاع غزة المنكوب لجميع الموارد المتاحة وأكثر. ما يزيد الأمر صعوبة هو عدم اليقين من إيرادات المقاصة، أي امتناع إسرائيل عن تحويلها. لكن حتى في حال تحويلها، فإن التحليل يشير إلى تراجع إيرادات المقاصة والإيرادات المحلية بسبب انكماش الطلب في ظل الظروف الحالية، وبالتالي تراجع القدرة المالية للسلطة الفلسطينية. رغم ذلك، إلا أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، بالأخص التحويلات الاجتماعية للأسر الفقيرة والمهمشة، بات أمراً ضروريا للحد من استنزاف الناتج المحلي الإجمالي ومساعدة الفئات الأكثر تأثرا بهول الأزمة

الملحق

جدول 1: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 1999 و2001 بالمليون دولار (أسعار ثابتة 2015)

المتغير	1999	2001	نسبة التغير
الناتج المحلي الإجمالي	**7,784.4**	**6,455.6**	**-17.1%**
صافي الدخل من الخارج	1,607.7	732.7	-54.4%
صافي تعويضات العاملين	1,509.2	448.0	-70.3%
صافي دخل الملكية	87.6	229.9	162.4%
الدخل القومي الإجمالي	**9,392.1**	**7,188.4**	**-23.5%**
صافي التحويلات من الخارج	636.7	1,552.5	143.8%
الدخل الإجمالي المتاح	**10,028.8**	**8,740.9**	**-12.8%**
الاستهلاك النهائي	8,796.3	8,028.8	-8.7%
الادخار	1,232.5	712.1	-42.2%

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين للأعوام 1999 و2001 بالمليون دولار (أسعار ثابتة 2015)

البند	1999	2001	نسبة التغير
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**8,796.3**	**8,028.8**	**-8.7%**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية	6,895.5	6,020.9	-12.7%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	1,595.0	1,722.3	8.0%
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية	316.6	288.3	-8.9%
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**3,239.1**	**1,790.1**	**-44.7%**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	2,896.5	1,701.0	-41.3%
- المباني	2,146.1	1,131.4	-47.3%
- غير المباني	704.3	512.1	-27.3%
التغير في المخزون	190.7	26.1	-86.3%
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-4,323.5**	**-3,474.0**	**-19.6%**
الصادرات	1,170.6	919.2	-21.5%
الواردات	5,459.2	4,364.2	-20.1%
صافي السهو والخطأ	32.0	76.9	140.2%
الناتج المحلي الإجمالي	**7,784.4**	**6,455.6**	**-17.1%**

جدول 3: التغيرات الآنية (التغيير اللحظي بحسب معادلات احتساب الناتج المحلي الإجمالي) الممكنة في بنود الحسابات القومية الرئيسية للعام 2024 (مقارنة بالعام 2022) لعدة سيناريوهات تراجع في تعويضات العاملين في إسرائيل في ضوء الفرضيات المشار لها في النص

فرضية التراجع في تعويضات العاملين	20.0%	40.0%	60.0%	80.0%	100%
التغيير في الناتج المحلي الإجمالي	-2.2%	-4.4%	-6.6%	-8.8%	-11.0%
التغيير في الدخل القومي الإجمالي	-4.9%	-9.7%	-14.6%	-19.4%	-24.3%
التغيير في الدخل القومي المتاح الإجمالي	-4.4%	-8.8%	-13.1%	-17.5%	-21.9%

جدول 4: التغيرات الممكنة في بنود الحسابات القومية الرئيسية للعام 2024 (مقارنة بالعام 2022) لعدة سيناريوهات تراجع في تعويضات العاملين في إسرائيل بعد أخذ التأثيرات الارتدادية على الاقتصاد في الحسبان (أي التأثير المضاعف على الاستهلاك والانتاج والتشغيل المحلي) وفي ضوء الفرضيات المشار لها في النص

فرضية التراجع في تعويضات العاملين	%20.0	%40.0	%60.0	%80.0	%100.0
التغيير في الناتج المحلي الإجمالي	-%10.9	-%15.4	-%19.9	-%24.5	-%29.0
التغيير في الدخل القومي الإجمالي	-%12.2	-%19.0	-%25.8	-%32.7	-%39.5
التغيير في الدخل القومي المتاح الإجمالي	-%11.0	-%17.1	-%23.3	-%29.4	-%35.6

جدول 5: بنود إيرادات المقاصة الرئيسية بالمليون شيكل وكنسبة من إجمالي المقاصة وإجمالي صافي إيرادات السلطة الفلسطينية، 2022

البند	القيمة (مليون شيكل)	نسبة من إيرادات المقاصة	نسبة من إجمالي صافي الإيرادات
الجمارك	5151.9	%44.8	%31.8
ضريبة القيمة المضافة	2795.2	%24.3	%17.2
ضريبة البترول	3364.5	%29.3	%20.7

المصدر: حسابات الباحث وبيانات وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية.

جدول 6: معدلات البطالة الممكنة حسب المنطقة لنسب تراجع مختلفة في عدد العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية عما كانت عليه عام 2022 في ضوء الفرضيات والتحليل في النص*

فرضية التراجع في عدد العاملين في إسرائيل من الضفة الغربية	%20.0	%40.0	%60.0	%80.0	%100.0
الضفة الغربية*	%22.8	%26.7	%30.6	%34.5	%38.4
قطاع غزة**	%79.1	%79.1	%79.1	%79.1	%79.1
فلسطين	%42.4	%45.0	%47.5	%50.1	%52.7

* على افتراض انخفاض عدد العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية بنحو 10% نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على نفس مستوى المشاركة في القوى العاملة (أي انتقالهم للبطالة وليس خارج سوق العمل)

** على افتراض انخفاض عدد العاملين في الضفة الغربية بنحو 61% نتيجة الحرب على قطاع غزة مع الحفاظ على نفس مستوى المشاركة في القوى العاملة